

مقدمة

إيماناً من القيادة السياسية بأهمية البيانات والمعلومات ومدى دقتها وحدائتها ودورها الهام لمتخذي القرار في صياغة السياسات والخطط وتقييم النتائج ودعم السياسات المستقبلية، تم إنشاء اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات بناءً على قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١. بهدف:

- خلق الثقة في البيانات والمعلومات التي تصدر عن الجهات الحكومية.
- إزالة أسباب التناقض والتضارب في البيانات والمعلومات.
- الارتقاء بجودة البيانات والمعلومات وزيادة الاعتماد عليها.
- الإسهام في دعم القرار على المستوى القومي وتلبية متطلبات التخطيط والتنمية.

وينص البند السادس من المادة الثالثة من هذا القرار على "مراجعة الأكواد ونظم التكويد المستخدمة في الجهات المختلفة ووضع أساليب التحويل فيما بينها، ووضع أو تبني نظام موحد للتطبيق في المستقبل".

ولتفعيل تلك المهمة تم إصدار الجزء الأول من دليل أكواد السلع والمنتجات ويشمل الخمس أقسام الأولى من إجمالى ٢١ قسم، وقد تم تصنيف وتبويب أصناف الدليل على أساس الكود الدولى للسلع والمنتجات (H.S. code) إصدار ٢٠٠٢ .

وقد شارك فى إعداد هذا الدليل مصلحة الجمارك والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتصنيع .

وسيتم إتاحة وتعميم الجزء الأول من هذا الدليل والأجزاء التالية له على موقع بوابة معلومات مصر بالعنوان

التالى <http://www.eip.idsc.gov.eg>

منهجية إعداد الدليل

قد تم الاتفاق على إصدار الدليل فى أربعة أجزاء رئيسية كل منها خمسة أقسام عدا الجزء الرابع فيحتوى على ستة أقسام بإجمالى ٩٧ فصلاً من خلال :

- تشكيل لجنة من ممثلى الجهات المعنية (مصلحة الجمارك - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- الهيئة العامة للتصنيع).

- الاتفاق على استخدام الكود الدولى للسلع والمنتجات (**H.S. code**) إصدار ٢٠٠٢ والذى يتكون من ستة أرقام وبإضافة أربعة أرقام أخرى ليتوافق مع السلع والمنتجات المصرية التى لم يرد ذكرها بالكود الدولى.
- مراجعة وتصحيح بنود التوكيد بواسطة ممثلى الجهات المعنية المشاركة.
- وضع مقترح للشكل العام ومحتوى الدليل.
- مراجعة محتوى الدليل داخلياً ومع جهات الاختصاص.
- عرض الدليل قبل الإصدار على اللجنة الدائمة لمراجعة وتدقيق البيانات للتصديق.
- الطباعة الكمية للدليل وإتاحته على مقر بوابة معلومات مصر.

القواعد العامة

لتفسير النظام المنسق لأكواد الدليل

تتبع المبادئ التالية عند تبنييد السلع فى جدول الدليل :

ليس لعناوين الأقسام أو الفصول أو الفصول الفرعية سوى قيمة إرشادية، أما تبنييد السلع فيجب أن يتحدد قانوناً تبعاً لنصوص البنود والملاحظات الخاصة بالأقسام أو الفصول، وتبعاً للقواعد التالية، بشرط ألا تتعارض هذه القواعد مع نصوص البنود والملاحظات.

إن كل إشارة إلى صنف ما فى بند معين تشمل هذا الصنف وإن كان غير كامل أو غير تام الصنع بشرط أن تتوافر فيه، بحالته التى يقدم بها، الصفات الأساسية للصنف الكامل أو التام الصنع. وتشمل هذه الإشارة كذلك الصنف الكامل أو التام الصنع (أو الذى يعتبر فى حكم الصنف الكامل أو التام الصنع بمقتضى أحكام هذه القاعدة) سواء قدم مفككاً أو غير مجمع.

إن كل إشارة إلى مادة ما فى بند معين تشمل هذه المادة سواء كانت صرفة أو مخلوطة أو مشتركة مع مواد أخرى. وكذلك فإن أية إشارة إلى سلعة ما من مادة معينة تشمل هذه السلعة المصنوعة كلياً أو جزئياً من هذه المادة. وتبند المنتجات المخلوطة أو المركبة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها فى القاعدة (٣).

إذا رؤى - لأول وهلة - أن سلعة قد تدخل فى بندين أو أكثر، تبعاً لما جاء فى القاعدة (٢/ب) السابقة أو لأى سبب آخر، فإن التبنيد يتم على الوجه الآتى :